

والقانونية، أي: تنفيذ ما يمكن للخصم أن يتمسك به من حجج وأسناد بما يخدم مصلحة موكله، وتمثل هذه المرحلة ضرورة قيام المحامي بالتفكير في كافة الدفوع الشكلية التي لها أساس أصلاً و التمسك بها قبل الخوض في موضوع النزاع أو الدفوع غير المتعلقة بالنظام العام والتي يجب إبدؤها خلال مرحلة معينة باعتبار أن عدم التمسك بها خلال تلك المرحلة يسقط التمسك بها بعد ذلك الأمر الذي يحرم موكله من مقرر قانوني كان يجب إبدائه .
وعموماً فإن تفكير المحامي في هذه المرحلة يجب أن ينصب في كيفية إقناع القاضي بأن الوجه الصحيح للفصل في النزاع يتمثل في الحكم لصالح موكله دون خصمه .
ج- مرحلة الصياغة :-
هذه المرحلة تتمثل في قيام المحامي بصياغة ما يتبلور لديه من أفكار وخطط وتجسيدها على الورق بأسلوب واضح ومقنع وممنهج، ووضوح تميزه بين بالحجج والأسناد التي يضعها لتعزيز موقف موكله، وتضمن مذكرته تلك طلبات موكله المتعلقة بموضوع النزاع وبما يساعد القاضي أو المحكمة على الفصل في النزاع بسهولة ويسر.

المبادئ العامة للصياغة :
تجنب التناقض والإبهام عند الصياغة وما من شأنه أن يؤدي إلى نقل العبء على كاهل القاضي لاستنباط ما يسند ويؤيد دعاوى وطلبات الخصوم .
يجب عند صياغة الدعاوى مراعاة قواعد الاختصاص وفقاً لموطن المدعي والمدعى عليه أو محل العقار المتنازع عليه أو لنوعية الخصومة .
ج- لا يقوم المحامي بالصياغة إلا بعد أن يكون قد فهم وقائع الدعوى ورتبها على نحو مركز وأيد كل واقعة من وقائعها وكل مطالبة بها بالمستندات المؤيدة لها .
د- لا يجوز عند صياغة الدعوى إظهار التنازل عن الحق المدعى به أو قبول اليمين بشأنه سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر إلا بتوكيل خاص، وبصورة عامة فإنه لا يجوز للمحامي التنازل عن حقوق موكله، باعتبار أن ذلك من الأمور المحسوم ببطانها وعدم صحتها في حال إقدام المحامي على مخالفتها وعدم مراعاتها .
ه- يجب ألا يكون المحامي مطية لموكله في صياغة دعاوى أو وقائع كيدية تؤدي إلى إطالة أمد التقاضي وإرهاق الخصوم .
و- الابتعاد عن استخدام الألفاظ الجارحة والحادة أو المخلة بالأداب أو التي تثير السخرية والاستهزاء .

ز- تجنب صياغة كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إطالة أمد النزاع وإرهاق القضاء والخصوم من دفوع كيدية، ودعاوى مستعجلة وأوامر على عرائض والتماسات والتي قد يلجأ بعض المحامين إلى تقديمها إما لإرضاء موكله أو الحصول على أتعاب إضافية ...
ح- تجنب الاستناد في الصياغة على مراجع ناقصة أو غير صحيحة باعتبار ذلك يتنافى مع الأمانة للمقابلة على كاهل المحامي مع الدور المتوقع منه في المساعدة على تحقيق وتسيير سبل العدالة .
ط- الابتعاد عن استعمال العبارات التي تتم عن استخفاف أو غرور- مثل ما أشار إليه الأستاذ المحامي / أحمد عقلان في محاضراته التي ألقاها أمام المحامين تحت التمرين في نقابة صناعاء - من عبارة ” من الثابت والقاطع والجازم خطأ أو فساد الحكم المطعون فيه ” وهو ما يمكن الاستعاضة عنه بعبارة ” إن في اعتقادنا أن الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب في كذا وكذا ” .
ي- الحرص على مخاطبة القضاة في جميع المذكرات المقدمة من المحامي بألفاظ وتسميات مهذبة ” السادة القضاة ” ، ” أصحاب الفضيلة ” .
ك- الحرص على تأسيس المذكرات القانونية على نصوص قانونية وآراء فقهية وسوابق قضائية وذلك قدر الإمكان .
ل- تكرار محاولة صياغة المذكرات القانونية المختلفة (دعاوى / ردود / دفوع / طلبات) .
القواعد التي يجب مراعاتها عند صياغة الدعوى يجب أن يلتزم المحامي عند صياغة الدعوى أو الدفع بالشكل وبالموضوع الذي يطلبه المشرع في إعداد وصياغة صحيفة الدعوى أو الدفع من أجل أن نكون أمام « تكييف قانوني لصحيفة دعوى أو دفع » (فيجب إبراز البيانات التي اشترطها المشرع وكيفية ترتيب تلك البيانات و ما يتصل بها من مواعيد ثم إظهار الموضوع . يجب أن تتضمن الدعوى أو الدفع طلبات المدعي فهي المستقر الطبيعي للطلبات .
ج- يجب أن تشمل الدعوى أو الدفع التجسيد الحقيقي للحق بحيث يظهر فيها فن المحامي في الإعداد والبحث والصياغة ليظهر الحق ناصحاً وواضحاً .
د- يجب تجنب الإطالة الزائدة والإسهاب

الذي لا معنى له وفي المقابل أيضاً يجب تجنب الاختصار المخل .
ه- الاستعانة بالنصوص القانونية الدالة على الحق الذي ننشده .
و- الاستعانة إذا أمكن بالأقوال المأثورة والأحاديث والآيات القرآنية الدالة أو المعززة لموضوع الحق محل الدعوى .
ز- يجب مراعاة التبويب والتنسيق والتنظيم .
ح- إن من صميم موجبات الأمانة والنزاهة في ممارسة مهنة المحاماة أن نقبل صياغة دعاوى أو دفع ندرك من خلال مطالعنا لمستنداتها وأدلتها أن الحق ليس إلى جانب صاحبها .
ط- يجب أن تتصف صياغة الدعوى أو الدفع بكونها جامعة ومانعة وبعيدة عن السطحية والعامية والارتجالية . كما يشترط فيها ألا تكون من الطول أو القصر بمكان، بمعنى لا يشوبها الإسهاب والاسترسال أو التكرار أو القصور المخل، ويجب أن تعتمد على المنطق القانوني في البناء والاستدلال والتدليل وتجنب التناقض والتعارض باعتبار أن كل ذلك يضعف الصياغة .
ضرورة تنمية مهارات الصياغة القانونية:-
ضرورة الحصول على المؤهلات اللازمة للكتابة والصياغة القانونية، وبالنسبة للمحامي لا بد له من أن يكون مجازاً وحاصلاً على ليسانس في الشريعة والقانون أو الحقوق .
أهمية الإلمام باللغة المراد الكتابة القانونية بها .
ج- إمضاء الفترة اللازمة للتدريب في مكتب محام على أن يكون من ضمن ذلك التدريب على الكتابة أو الصياغة القانونية .
د- الإلمام بالأدوات اللازمة للصياغة أو الكتابة القانونية ومن ذلك على سبيل المثال .
١- القوانين والأنظمة السارية داخل الجمهورية .
٢- اللوائح التنفيذية للقوانين .
٣- كتب الفقه الشارحة لأحكام القوانين .
٤- أحكام المحاكم التي يمكن الاستفادة منها أثناء الصياغة .
٥- الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة .
٦- المجالات القانونية المتخصصة سواءً أكانت تصدر من داخل الجمهورية أم من خارجها .
٧- التقيد بالمصطلحات القانونية سواء المحلية أم الدولية والتي تجعل من الصياغة دقيقة ومحددة .